

مشهد سياسي

الأسد يطرح رؤيته للمرحلة الانتقالية:
«حكومة وحدة» تمهّد لدستور جديد

عثمان، أن الانتخابات البرلمانية المقبلة لن تقام على الأراضي التي أعلن فيها نظام الفيدرالية. على صعيد آخر، أكد وزير الخارجية السوري وليد المعلم، قبل لقاء جمعه إلى الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، أن الوفد الحكومي سيشارك في الجولة القادمة من محادثات جنيف. وفي سياق متصل، أعلن نائب وزير الخارجية الروسي غينادي غاتيلوف، أن موسكو سترحب باحتمال عدم وجود ممثل «جيش الإسلام» ضمن وفد «الهيئة العليا للمفاوضات» المعارضة، موضحاً أن «روسيا منذ البداية عارضت ضم ممثلين عنه». في المقابل، أكد أن إشراك الأكراد الذين أعلنوا الفيدرالية في مناطقهم ضمن المفاوضات السورية، يمكن أن يسهم في تأييدهم لوحدة سوريا. (الأخبار، أ ف ب، رويترز)

الإرهاب، وأهميته في المراحل المقبلة «ترتبط بالتوازن الدولي العام... علاقتنا مع روسيا عمرها أكثر من ستة عقود، وهي مبنية على الثقة والوضوح، لذلك عندما تأتي قواعد عسكرية روسية فهي ليست احتلالاً». إلى ذلك، رأت واشنطن أن «لا جدوى من إشراك الأسد في أي حكومة وحدة وطنية». موقف واشنطن متوافق وموقف «الهيئة العليا للمفاوضات» المعارضة، التي أبدت رفضها تصريحات الأسد، وفق ما أكد رئيس وفد «الهيئة» أسعد الزعبي، الذي رأى أن «كل القرارات الدولية تتحدث عن انتقال سياسي وتشكيل هيئة حكم انتقالي كاملة الصلاحيات بما فيها صلاحيات الرئيس... ولا يمكن الأسد أن يبقى ولو ساعة واحدة بعد تشكيلها». ومن جانب آخر، أكد رئيس «متمثلة أكراد سوريا» في موسكو، رودى

الشعب السوري على دستور جديد. وتابع: «بحسب تصورنا، الشكل الانتقالي هو حكومة مشكلة من مختلف أطراف القوى السياسية السورية، معارضة ومستقلين وحكومة حالية وغيرها... الهدف الأساسي لهذه الحكومة العمل على إنجاز الدستور، ثم طرحه على السوريين من أجل التصويت». وعن آلية تشكيل هذه الحكومة، لفت إلى أنه يجب الاتفاق عليها من خلال حوار سوري - سوري، موضحاً أن «التصور النهائي» لم يوضع «لكون بعض الأطراف الأخرى لم توافق على المبدأ بعد». ورأى أن «ما تم إنجازه في الجولة الماضية هو بداية وضع منهجية لمفاوضات ناجحة». وخلال تعليقه على كلام وزير الخارجية الأميركي جون كيري، حول مخطط دستور جديد قبل آب المقبل، اعتبر الأسد أن «صياغة الدستور قد تكون جاهزة خلال أسابيع... ما يستغرق وقتاً هو النقاش»، مضيفاً: «يجب أن تظهر صورة واحدة للمعارضة... عندها نتفاوض معهم على دستور، عدا عن ذلك شهر أب هو زمن جيد وكاف». وحول طرح الفيدرالية في سوريا، أشار إلى أن «سوريا غير مهيأة لذلك ولا توجد عوامل طبيعية لكي يكون فيها فيدرالية، وإذا طرح هذا الموضوع على الاستفتاء فأعتقد أن الشعب لن يوافق عليه».

وأوضح الرئيس السوري أن الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية تتجاوز مئتي مليار دولار، مضيفاً أن «الجوانب الاقتصادية يمكن ترميمها مباشرة عندما تستقر الأوضاع، ولكن البنية التحتية تستغرق وقتاً طويلاً... ونحن بدأنا عملية إعادة الإعمار حتى قبل أن تنتهي الأزمة». ولفت إلى أن التوجه الأساسي في عملية إعادة الإعمار «سيكون باتجاه الدول الصديقة... نتوقع أن تعتمد العملية على ثلاث دول أساسية وفتت معنا في خلال هذه الأزمة، هي روسيا، الصين وإيران»، مشيراً في الوقت نفسه، إلى أهمية الوجود العسكري الروسي في هذه المرحلة، لكونه فاعلاً في مكافحة

تصور واضح قديمته
دمشق، للمرحلة
الانتقالية. «حكومة
وحدة وطنية» تضم
المعارضة، وتعدّ لدستور
جديد يعرض على
الشعب للاستفتاء، بينما
يضع العمل على مسار
مكافحة الإرهاب مستقلاً
عن المسار السياسي
لكونه «حامياً وحدة
سوريا»

بعد التشديد على استمرار الحرب ضد الإرهاب وأهمية النجاحات التي تحققت بالتعاون مع الأصدقاء في دفع العملية الدبلوماسية نحو تسوية سياسية، وضع الرئيس السوري بشار الأسد رؤية لمرحلة الانتقال السياسي، تتضمن تشكيل حكومة وحدة وطنية تضم ممثلين عن الحكومة الحالية والمعارضة وعن أطراف مستقلة، تعمل عقب تشكيلها على صياغة دستور جديد ينتظر استفتاء الشعب. واشنطن اعترضت مباشرة على صيغة دمشق، وكذلك «الهيئة العليا للمفاوضات» المعارضة التي رأت أن «القرارات الدولية تتحدث عن تشكيل هيئة حكم انتقالي كاملة الصلاحيات، بما فيها صلاحيات الرئيس». وفي جزء من المقابلة المنشورة أمس مع وكالتي «ريا نوفوستي» و«سيوتنيك» الروسيين، أكد الرئيس السوري أن العمليات العسكرية بعد النجاح في تحرير تدمر، ستكمل نحو المناطق الشرقية للبلاد، كدير الزور والرقبة، مشيراً إلى أن الجيش مصمم على استعادة كامل أراضي البلاد. ورأى الأسد أن الحديث عن «هيئة انتقالية غير دستورية وغير منطقي»، موضحاً أن الانتقال السياسي هو الانتقال من دستور إلى آخر، ولا بد أن يكون تحت الدستور الحالي حتى يصوت

شيء من خبرات الدفاع عن نفسي وعن أرضي؟». تشرح زميلتها لمي تفاصيل المهمات الموكلة إلى الفتيات، فتقول: «نراقب بمناظير القنصات والكاميرات خطوط التماس. لو لمحنا تحركات غريبة، نتعامل معها بحسب الإجراء العسكري المناسب، بعد الرجوع إلى القيادة». لا تعطي الفتاة بالأ لاثبات حنكته القتالية، إذ يبدو أن الأمر قد تجاوزته، منذ زمن. تضيف مبتسمة «صار لنا جو هون وأسلوب حياة عسكرية». تعي أن وجودها وزميلاتها خفف من أعباء الذكور في أرض المعركة، فيما يخص الإجازات والأعباء الإضافية، التي ضاقوا ذرعاً بها مع مرور سنوات الحرب الطويلة.

قذيبات المعركة

يوضح الضابط المسؤول عن كتيبة الفتيات كيفية التعااطي معهن في الحياة العسكرية. «العلاقة تحكمها القدسية. أن تكون زميلتك في الميدان امرأة، فإن هذا يضيف شرفاً آخر للجهاد والقتال». يقول الضابط. يصف ألم استشهاده إحداهن، بأن «أصعب المواقف في الحياة العسكرية هو أن تستشهد أنتى عليك واجب الدفاع عنها، أو أن تتعرض للإصابة، في حين أنك ما زلت حياً. لكنهن أظهرن قدرة لا مثيل لها على التشجيع وتحمل الألم عند الإصابة».

وبإجابة مفاجئة عن أحد الأسئلة، يكشف الضابط المسؤول فتوق الفتيات، قائلاً: «لدينا القنص رقم واحد على مستوى الحرس الجمهوري، واسمها جواهر. وهي تفوق الذكور قدرة في مجال القنص». ويضيف «قدرة المرأة على الصبر والمراقبة والرصد تجعلها تبرع في القنص». وبحسب الضابط، فإن قنصاً واحداً قادر على منع كتيبة من التقدم، وهذا جوهر دور الفتيات المقاتلات، إذ إنهن، حسب تعبيره، مجموعة مقاتلة من عناصر لهن مواصفات خاصة، ويتطلب الأمر التعامل معهن بشكل عملي، دون أي عواطف أو مؤثرات. أما عن الصعوبات التي واجهتها الفتيات، فيروي الضابط أن بعض الذكور رأوا في وجود المقاتلات عبئاً، ما أظهر نفوراً واضحاً في بداية التجربة القتالية، غير أن إثباتهن لجدارتهن جعل الفكرة مقبولة تدريجياً.

تقرير

الجيش يتقدم في ريف حماه

وفشل «شهداء اليرموك» بالتعاون مع «المثني» من السيطرة على بلدة حيط بعد أن تصدت «أحرار الشام» لهجومهم. كذلك، تجددت الاشتباكات على محور بلدة تسيل، تبعتها حملة تفتيش لـ«اليرموك» في الحي الذي دارت فيه المواجهات في البلدة. أما في ريف درعا الشمالي الشرقي، فقد دخلت نحو 40 سيارة دفع رباعي تقل نحو 200 مسلح من «داعش» إلى مناطق سيطرته في منطقة اللجاة، التي تشهد اشتباكات مع مسلحي «الحر» عقب انسحابهم من مدينة تدمر.

وفي حلب، استعاد مسلحو «الحر» قرية مريغل في الريف الشمالي بعد اشتباكات مع مسلحي «داعش» الذين سيطروا على القرية في وقت سابق. إلى ذلك، نقلت وكالة «الأناضول» عن مصادر أن الغارات الأميركية على البلدات المحيطة لمدينة منبج، في الريف الشمالي، التي تخضع لسيطرة «داعش»، تأتي بالتوازي مع استعداد «حزب الاتحاد الديمقراطي» لإطلاق عملية عسكرية هدفها السيطرة على المدينة.

(الأخبار)



واصل الجيش تقدمه في البادية السورية، بموازة خط بترول السلمية، عند جبهة الفكر شرقي - عقارب في ريف حماه الشرقي، مسيطراً على عدد من التلال، عند مرتفعات تبارة الديمة، إثر اشتباكات مع مسلحي تنظيم «داعش».

في غضون ذلك، سيطر «لواء شهداء اليرموك» و«حركة المثني» على بلدة الشيخ سعد في ريف درعا الغربي.

قوبلت شهادات التعذيب
بموجة استياء شعبية
وحقوقية عارمة داخل
اليمن (أ ف ب)

أو الإهانة. وقد شدد الناشطون اليمنيون على ضرورة محاسبة النظام السعودي على تلك الأعمال، لكونها تمس بحقوق الإنسان المكفولة من المواثيق والشرائع الدولية.

يشار إلى أن عملية التبادل التي جرت في الأيام الماضية هي الثانية بعد عملية سبقتها في الثامن من آذار، حين تم تسليم جندي سعودي مقابل سبعة يمنيين. وتعد هذه العمليات مؤشراً إيجابياً على توالي التفاهات بين طرفي الحرب، وتندرج بعمليات مماثلة في الأيام المقبلة، إذا نجح المسار السياسي الذي أعلن عنه المبعوث الأممي إلى اليمن، إسماعيل ولد الشيخ.

من جهته، أكد عضو «اللجنة الثورية العليا»، الحقوقي محمد المقالح، أن التعذيب الذي لحق بالأسرى من قبل السعودية يمثل واقع الأخيرة وقيمتها، لافتاً إلى أن المفقودين وبقية الأسرى «يتحمل مسؤوليتهم تحالف العدوان، وأن قيادة الثورة حريصة عليهم وعلى مصائرهم».

وقوبلت شهادات التعذيب السعودي بموجة استياء شعبية وحقوقية عارمة داخل اليمن، حيث هاجم عدد من الناشطين والحقوقيين نظام السعودية على الأعمال التي كان يهدف منها إلى إهانة الأسرى اليمنيين، في الوقت الذي تسلم فيه أسراه من الجانب اليمني من دون تعرضهم للتعذيب

في السجون السعودية

إلى معسكر صافر في مأرب ومن ثم إلى منفذ الوديع الحدودي حيث ينقلون بطائرات مروحية إلى قاعدة خميس مشيط. رئيس «اللجنة الثورية العليا» محمد علي الحوثي الذي استقبل الأسرى في القصر الجمهوري في صنعاء، قال إن ما قام به النظام السعودي من معاملة سيئة للأسرى اليمنيين «يعبر عن الانكشاف الأخلاقي للسعوديين في التعامل مع الأسرى»، مضيفاً أن تلك الأخلاق «لا تمت إلى الإسلام بصلة ولا إلى الأعراف والقوانين الدولية، وأن ذلك التعامل السيئ لا يمكن أن يمس الأخلاق والقيم والثقافة التي تربي عليها اليمنيون الأحرار»، بحسب قوله.

والجسدية لمحاولة إجبارنا على تقديم الاعترافات والمعلومات التي تتعلق بالجيش اليمني واللجان الشعبية، ولكننا تمكنا من تحمّل هذا التعذيب».

وتحدث آخرون من الأسرى لوسائل الإعلام عن حالات مشابهة من التعذيب الذي تعرضوا له طيلة فترة أسرههم. وأكد هؤلاء أن العناصر المواليين للرياض في الداخل اليمني، الذين وقعوا في أيديهم أولاً، تسلّموا مبالغ مالية مقابل تسليمهم للسلطات السعودية. وفي هذا السياق، علمت «الأخبار» بأن بعض الأسرى «يبيعوا» من قبل المسلحين للسعودية بنحو مئة ألف دولار للأسير الواحد، وكان يتم نقلهم